الأمم المتحدة

A/69/471/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ٢٢ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: السيد بورغ تسين ثام (سنغافورة)

أولا - مقدمة

١ - أجرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال (انظر A/69/471، الفقرة ٢). واتخذت إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلسة ٣٨ المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويرد سرد لوقائع نظر اللجنة في هذا البند الفرعي في المحضر الموجز ذي الصلة (A/C.2/69/SR.38).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/69/L.26 و A/C.2/69/L.60

٢ - في الجلسة ٣١، المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار بعنوان ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/69/L.26)، فيما يلي نصه:

* يصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحت الرمز A/69/471 و Add.1 و 2.

171214 171214 14-67161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

”إن الجمعية العامة،

”إذ تشير إلى إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرهما الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

”وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا،

”وإذ تشير إلى قراريها ٦٨/١٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٨/٢٢٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

”وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٩ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

”وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء تفشي مرض إيبولا الفيروسي في أشد وأعقد حالاته التي أثرت بلا رحمة على ثلاثة من أقل البلدان نموا، هي سيراليون وغينيا وليبريا، والتي تكشف ضعف أقل البلدان نموا أمام حالات الصحة العامة الطارئة مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات شديدة على حياة الناس وسبل معيشتهم وعلى اقتصادات هذه البلدان،

”وإذ تؤكد ضرورة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو منسق وكفالة الاتساق في متابعته ورصده، وإذ تلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد الوارد بيانه في الفقرة ١٥٥ من برنامج العمل،

”وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٥٩/٢٠٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٥/٢٨٦ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أهمية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وإذ تكرر تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠،

”وإذ تشير أيضا إلى دعوتها الشركاء في التنمية إلى الأخذ في الاعتبار المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي بوصفها جزءا من المعايير التي يستخدمونها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية،

”وإذ تلاحظ عقد مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام بمقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

”وإذ تحيط علما ببرنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري المعقود في كوتونو في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/ يوليه ٢٠١٤، حول موضوع ’الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا‘،

”وإذ تحيط علما أيضا بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

”وإذ تحيط علما كذلك بالتقرير الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٤، وكان موضوعه الخاص هو ’القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥‘،

”١ - تحيط علما بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن تعزيز نظم تشجيع الاستثمار لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا؛

”٢ - ترحب بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية الوثيقة الصلة به، ويهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تعمل على تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، ويدعو، في هذا الصدد، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والفنية، ونظام الأمم المتحدة

للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم تعميم مراعاة برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

”٣ - ترحب أيضا بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية وتؤكد أهمية ذلك، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

”٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يتصرف بشكل عاجل وحاسم، بتقديم دعم مالي وعيني وتقني، لوقف انتقال فيروس إيبولا الفتاك، والتصرف بسرعة وبشكل جماعي من أجل إنقاذ حياة السكان المتضررين وكبح جماح الوباء، وتؤكد ضرورة إنشاء آلية على نطاق المنظومة لمواجهة حالات الصحة العامة الطارئة من أجل التصدي لحالات الطوارئ المتصلة بالصحة في أقل البلدان نموا، وتطلب في هذا الصدد إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يدرج بندا بشأن هذه المسألة في جدول أعمال الاجتماع المقبل للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بغية إعداد استراتيجية على نطاق المنظومة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين؛

”٥ - تعرب عن قلقها لأن جميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، قليلة المناعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ ولأنها تعاني فعلا من تفاقم تلك الآثار، ومنها الجفاف المزمن والظواهر المناخية الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي وفيضانات البحيرات الجليدية وزيادة حموضة المحيطات، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

”٦ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا في عام ٢٠١٢ بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية، وتكرر الإشارة إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وتؤدي دورا هاما في تنميتها وإلى أنه تم إحراز تقدم

خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

”٧ - تشير إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، وتهيب في هذا الصدد بالبلدان المانحة إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا من حيث حصة الاعتمادات المخصصة لها من المساعدة الإنمائية الرسمية، مع مراعاة احتياجاتها وما تواجهه من تحديات معقدة ونقص في الموارد؛

”٨ - تؤكد من جديد الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ذات الصلة بأقل البلدان نموا، وتحيط علما بالقرارات التي اتخذت خلال المؤتمر الوزاري التاسع الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولا سيما القرار المتعلق بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، والقرار المتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، والقرار المتعلق بتطبيق الإعفاء الخاص بمنح المعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ التدابير الكفيلة بوصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، أن تفعل ذلك، بما يتفق مع إعلان هونغ كونغ الوزاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد تنفيذ بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتدابير وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص؛

”٩ - تهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل فعال منسق متسق سريع الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة الإنتاجية، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

”١٠ - تهيب بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن، وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

”١١ - تهيب في هذا الصدد بمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يعزز إدماج التعاون بين بلدان الجنوب، من خلال مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مع المراعاة التامة لأحكام المقرر ١/١٨ الذي اتخذته اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما المبادرات والمشاريع المبينة فيه بخصوص أقل البلدان نموا؛

”١٢ - تدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

”١٣ - تشير إلى طلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٢٢٤/٦٨ بأن ينشئ الأمين العام فريق خبراء رفيع المستوى لإعداد دراسة جدوى، على أن يتولى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تزويده بخدمات السكرتارية، من أجل دراسة نطاق مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكارات يخصصان لأقل البلدان نموا، ومهامهما وصلاتهما المؤسسية مع الأمم المتحدة وجوانبهما التنظيمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يشكل الفريق في أقرب فرصة ممكنة وأن ييسر إنهاء أعماله في الإطار الزمني المقرر وأن يحيل تقريره وتوصياته إلى الجمعية العامة للنظر فيها، بهدف

تفعيل مصرف التكنولوجيا خلال الدورة السبعين للجمعية، إذا أوصى الفريق بذلك؛

”١٤ - تعيد تأكيد قرارها بأن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها التعجيل بتنمية البنى التحتية والطاقة، ينبغي أن ينظر فيها على نحو مناسب في العمليات التحضيرية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يواصل تقديم الدعم الفني اللازم لأقل البلدان نموا في إعداد مواقفها بشأن هذه المسائل؛

”١٥ - تشدد على ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول، وتكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار لدى استعراضه الاتجاهات في إطار التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية، وتؤكد ضرورة تهيئة الإطار المناسب والآليات المناسبة لإقامة حوار منظم بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية؛

”١٦ - تؤكد أنه ينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا باهتمام خاص على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) من أجل كفالة بلوغ هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وغيره من الأهداف والغايات المتعلقة بالطاقة المحددة في برنامج عمل اسطنبول، وتطلب بأن تحظى أقل البلدان نموا، في إطار أعمال التنسيق التي يضطلع بها الأمين العام بشأن العقد، بهذا الاهتمام الخاص طوال العقد، في حدود الموارد المتاحة، وذلك بهدف كفالة النجاح في تحقيق أهداف العقد، وترحب في هذا الصدد بإعلان عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع مع تركيز خاص على أقل البلدان نموا، في كوتونو، في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٤؛

”استعراض منتصف المدة

”١٧ - تشير إلى الفقرة ٢٨ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٩، التي دعا فيها المجلس الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل

رفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وفقا لبرنامج العمل، وشجع الجمعية على أن تتخذ قرارا في هذا الشأن في دورتها التاسعة والستين؛

”١٨ - تقرر إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وفقا للفقرة ١٥٧ من برنامج العمل، لفترة مدتها خمسة أيام على أعلى مستوى ممكن، بما يشمل رؤساء الدول والحكومات، يسبقه عقد اجتماعين للجنة التحضيرية الحكومية الدولية مدة كل منهما ثلاثة أيام؛

”١٩ - ترحب مع فائق التقدير بالعرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول؛

”٢٠ - تقرر أن الاستعراض الشامل الرفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول:

”(أ) سيجرى في تركيا في الفترة من ___ إلى ___ ٢٠١٦؛

”(ب) سيخلص إلى نتائج متفاوض عليها ومتفق بشأنها على صعيد حكومي دولي؛

”(ج) سيضمن إدراج موجزات الجلسات العامة والمداولات الأخرى للمؤتمر في تقرير المؤتمر؛

”٢١ - تؤكد أن اجتماع اللجنة التحضيرية سيسبقه عقد اجتماعين تحضيريين على الصعيد الإقليمي، يعقد أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسيضم هايتي، ويعقد الآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وسيضم اليمن، وستدعم هذين الاجتماعين المعقودين على الصعيد الإقليمي أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة على المستوى القطري، وأنه ينبغي النظر في نتائج الاجتماعين التحضيريين المعقودين على الصعيد الإقليمي في إطار الاستعراض العالمي؛

”٢٢ - تقرر أن يكون نطاق استعراض منتصف المدة العالمي الشامل، على النحو التالي:

”(أ) إجراء استعراض شامل لتنفيذ أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية برنامج عمل اسطنبول وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد

العقبات والعوائق التي صودفت، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة؛

”(ب) إعادة تأكيد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وفق ما أُعلن عنه في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والعمليات ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع، بشأن أقل البلدان نموا وأهداف التنمية المستدامة، فضلا عن المؤتمرات والعمليات الرئيسية الدولية والإقليمية الأخرى للأمم المتحدة، وخصوصا الاحتياجات المتصلة بالتنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبتقديم الدعم لأقل البلدان نموا في القضاء على الفقر والاندماج على نحو مفيد في الاقتصاد العالمي من خلال بناء قدراتها الإنتاجية؛

”(ج) تعزيز وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية لصالح أقل البلدان نموا عن طريق الاتفاق على زيادة تدابير وآليات الدعم الدولي في جميع المجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج عمل اسطنبول بشكل كبير ضمن إطار المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، من أجل ضمان التنفيذ الفعال والكامل لبرنامج العمل في الوقت المناسب خلال الفترة المتبقية من العقد، فضلا عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

”٢٣ - تشدد على ضرورة أن يكفل مكتب الممثل السامي، بوصفه جهة التنسيق للتحضير للمؤتمر، وفقا للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٧/٥٦ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، القيام بتلك الأعمال التحضيرية بصورة فعالة، وحشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

”٢٤ - تشير إلى الفقرة ٢٦ من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، التي دعت فيها الجمعية الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى أن يدرج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول كبند دائم في جدول أعمال المجلس، وفي هذا الصدد تدعو الأمين العام إلى عقد اجتماع خاص للمجلس خلال مؤتمر استعراض منتصف المدة بهدف كفالة التعبئة الكاملة لمنظومة الأمم المتحدة دعما لأقل البلدان نموا وتنفيذ المنظومة المنسق والحسن التوقيت لبرنامج عمل اسطنبول، ولنتائج مؤتمر منتصف المدة ونتائج جميع المؤتمرات والعمليات الدولية والإقليمية الأخرى من حيث صلتها بأقل

البلدان نموا، وتطلب إلى مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفه الجهة الداعية إلى عقد اجتماعات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات، أن يقوم بدور ريادي في هذا الصدد بالتعاون الوثيق مع أمانة المجلس؛

”٢٥ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنظيم مناسبات مواضيعية خاصة تحضيرا لمؤتمر استعراض منتصف المدة؛

”٢٦ - تطلب إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها وبرامجها القيام، كل في مجال اختصاصه، بتقييمات قطاعية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع التشديد بوجه خاص على المجالات التي ما زال التنفيذ فيها غير كاف، وتقديم اقتراحات باتخاذ تدابير جديدة، حسب الاقتضاء، باعتبار ذلك إسهامات إضافية في التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي عقد اجتماعات مشتركة مناسبة بين الوكالات لكفالة التعبئة والتنسيق التامين لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز؛

”٢٧ - تشدد على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وفي هذا السياق، تهيب بأقل البلدان نموا أن تجري استعراضاتها الوطنية بشأن تنفيذ برنامج العمل، مع التركيز بشكل خاص على ما أحرز من تقدم، وما صودف من عقبات وعوائق، وما يلزم من إجراءات وتدابير للمضي في تنفيذه، وفي هذا الصدد تدعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى تقديم الدعم لأقل البلدان نموا في إعداد تقاريرها الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

”٢٨ - تطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن يكفل مشاركة منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية في أقل البلدان نموا مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، ولا سيما على الصعيد القطري، بما في ذلك إعداد التقارير الوطنية؛

”٢٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في الوقت المناسب، تقريرا شاملا لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، يتضمن استعراضا لتنفيذ أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية لبرنامج عمل اسطنبول؛

”٣٠ - تكرر تأكيد الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة لأقل البلدان نموا في استعراض منتصف المدة العالمي الشامل لبرنامج عمل اسطنبول وعمليته التحضيرية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتدعو مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم دعم منسق لأقل البلدان نموا في أنشطتها التحضيرية الخاصة بها، وتؤكد أنه ينبغي توفير الموارد الكافية لذلك، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تعبئة موارد من خارج الميزانية بهدف تغطية التكلفة المتعلقة بمشاركة ممثلين حكوميين عن كل بلد من أقل البلدان نموا في الاستعراض الرفيع المستوى لمنتصف المدة وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية للاستعراض؛

”٣١ - تهيب بجميع الدول الأعضاء أن تبدي اهتماما إيجابيا بالتحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، وأن يكون تمثيلها على مستوى رفيع في الجلسة العامة للاستعراض لكي يكلل بالنجاح؛

”رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا

”٣٢ - تلاحظ مع التقدير إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتكرر تأكيد طلبها إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق ومتسق؛

”٣٣ - تدعو لجنة السياسات الإنمائية إلى أن تواصل إيلاء الاعتبار الواجب للمعوقات ونقاط الضعف التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة وغير الساحلية النامية من أقل البلدان نموا، وأقل البلدان نموا ذات التضاريس الجبلية والبيئة الهشة، وأقل البلدان نموا الساحلية المنخفضة عن سطح البحر، وأقل البلدان نموا التي تعيش فيها شرائح واسعة من السكان في ظل الفقر المدقع، والبلدان الشديدة الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية، والبلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة، والتي ينعدم فيها الأمن الغذائي، والبلدان ذات

الهشاشة البيئية والمناخية وتلك المعرضة للكوارث الطبيعية، والبلدان المفتقرة إلى الأمن على صعيد الصحة العامة، والبلدان المفتقرة إلى أمن الطاقة، والبلدان الواقعة في براثن النزاع والبلدان الخارجة من النزاع؛

”٣٤ - ترحب بالعرض الذي قدمته حكومة نيبال لاستضافة اجتماع وزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في كاتماندو، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتتطلع إلى أن تتكلل أعماله بالنجاح؛

نظام تشجيع الاستثمار

”٣٥ - تسلّم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل الجزء الأعظم من تدفقات رأس المال الخاص إلى أقل البلدان نموا، ويقوم بدور تكميلي وحفاز في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية في هذه البلدان، وتسلم أيضا بأن أقل البلدان نموا بذلت جهودا قوية من أجل اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز فوائد تلك التدفقات بالنسبة لاقتصاداتها، وأكمل ذلك اتخاذ شركائها في التنمية لإجراءات كان لها على ما يبدو أثر إيجابي، على نحو ما يتجلى في الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة، وتعرب عن قلقها لأن الحصة الإجمالية للاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا من مجموع التدفقات العالمية تظل عند حوالي ١,٧ في المائة فقط، ما يؤكد أن هناك الكثير مما يجب عمله؛

”٣٦ - تشدد على أنه كلما زادت قوة وتركيز السياسات والاستراتيجيات والآليات التي تتبعها أقل البلدان نموا، ستتمكن بلدان منشأ الاستثمار المباشر الأجنبي والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون، من أن يزيدوا بدرجة كبيرة من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان نموا في السنوات المقبلة، وتشير إلى القرار الوارد في برنامج عمل اسطنبول، والذي أشير إليه في القرار ٢٢٠/٦٧، باعتماد نظم لتشجيع الاستثمار وتوسيعها وتنفيذها لصالح أقل البلدان نموا، وتقرر إنشاء مركز دولي لدعم الاستثمار مكرس لأقل البلدان نموا برعاية الأمم المتحدة لتوفير ترتيب متكامل للمساعدة في تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي في أقل البلدان نموا، الأمر الذي يمكن أن يتيح الخدمات المترابطة المتعاضدة التالية:

”(أ) جهة وديعة للمعلومات المتعلقة بتسهيلات الاستثمار في أقل البلدان نموا؛

”(ب) دعم تقني من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في التفاوض على العقود المعقدة الواسعة النطاق؛

”(ج) دعم استشاري في حل المنازعات؛

”(د) تأمين ضد المخاطر وضمانات، بالتعاون الوثيق مع الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

”متابعة كوتونو

”٣٧ - تنوه ببرنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا الذي اعتمد في المؤتمر الوزاري المعقود في كوتونو، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، حول موضوع ’الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا‘، وتحيط علما مع الارتياح بأن عددا من المبادرات الهامة أعلن عنها خلال المؤتمر، وتدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ ومتابعة برنامج عمل كوتونو، ولا سيما المبادرات الرئيسية؛

”٣٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين، تحت البند المعنون ’مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا‘، بندا فرعيا جديدا بعنوان ’الشراكات الجديدة لبناء القدرات الإنتاجية وتنمية القطاع الخاص في أقل البلدان نموا‘؛

”٣٩ - تسلم بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠؛

”٤٠ - تلاحظ العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتكرر دعوتها للأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية

بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى، دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر أيضا دعوتها للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في جدول أعمال المجلس، وتشجع مكتب الممثل السامي على الانتهاء، بالتعاون الوثيق مع أمانة المجلس، من وضع مجموعة أدوات لإدماج برنامج العمل في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

”٤١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن تنفيذ هذا القرار.“

٣ - وفي الجلسة ٣٨، المعقودة في ١١ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان ”متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/69/L.60) مقدم من مقرر اللجنة، بورغ تسين ثام (سنغافورة)، بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/69/L.26.

٤ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/69/L.60 (انظر A/C.2/69/SR.38).

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/69/L.60 (انظر الفقرة ٧).

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/69/L.60، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/69/L.26 بسحبه.

ثالثا – توصية اللجنة الثانية

٧ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان اسطنبول[(١)] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[(٢)] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وأقرتهما الجمعية العامة في قرارها ٦٥/٢٨٠ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل اسطنبول،

وإذ تعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٨/١٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٦٨/٢٢٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٤/٢٩ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤ المتعلق ببرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء ظهور إيبولا بأشدّ وأعقد تجلياته التي تؤثر بلا هوادة في ثلاثة من أقل البلدان نموا، هي سيراليون وغينيا وليبريا، وهو ما يكشف أن كل البلدان مهدّدة بظهور هذه الآفات، غير أنّ أقل البلدان نموا هي التي تواجه ضعفا خاصا حيال حالات الصحة العامة الطارئة وما يترتب عنها من تأثيرات شديدة على حياة الناس وسبل معيشتهم وعلى اقتصادات هذه البلدان،

وإذ تؤكد ضرورة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو منسق وكفالة الاتساق في متابعته ورصده، وإذ تلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١، (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد الوارد بيانه في الفقرة ١٥٥ من برنامج العمل،

وإذ تشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٨٦/٦٥ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أهمية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، وإذ تكرر تأكيد هدف تمكين نصف البلدان المدرجة في قائمة أقل البلدان نموا من استيفاء معايير الرفع من القائمة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير أيضا إلى دعوتها الشركاء في التنمية إلى الأخذ في الاعتبار المؤشرات الخاصة بأقل البلدان نموا ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشر الموارد البشرية ومؤشر أوجه الضعف الاقتصادي بوصفها جزءا من المعايير التي يستخدمونها في تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية،

وإذ تلاحظ اختتام أعمال مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي دعا إليه الأمين العام[٣]، وترحب بمساهمته في الزخم السياسي الحاصل حاليا في تعبئة العمل من أجل التصدي لتغير المناخ،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نموا الذي عقد بنيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤[٤]،

وإذ تحيط علما أيضا بالتقرير الذي أعده مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن حالة أقل البلدان نموا عام ٢٠١٤، وكان موضوعه الخاص هو ”القضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“،

١ - تحيط علما بتقريري الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[٥] وعن تعزيز نظم تشجيع الاستثمار لحفز الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا[٦]؛

---

(٣) انظر www.un.org/climatechange/summit/2014/09/2014-climate-change-summary-chairs-summary/.

(٤) A/C.2/69/2، المرفق.

(٥) A/69/95-E/2014/81.

(٦) A/69/270.

٢ - ترحب بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول[٢]، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية الوثيقة الصلة به، ويهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تعمل على تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، ويدعو، في هذا الصدد، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والفنية، ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم تعميم مراعاة برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٣ - ترحب أيضا بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية وتؤكد أهمية ذلك، وتهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم، وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٤ - تهيب بالمجتمع الدولي أن يتصرف بشكل عاجل وحاسم من أجل معالجة ظهور فيروس الإيبولا في بعض بلدان غرب أفريقيا الأقل نموا، وما أبرزه هذا الظهور من مدى الحاجة إلى تعزيز النظم الصحية الوطنية وإلى زيادة القدرة على الانتعاش والاستجابة المنسقة للتحديات والطوارئ المتعلقة بالصحة العامة في أقل البلدان نموا بالأخص، وذلك على حد ما جاء في مجاليْ الأولوية (هـ) و (و) من برنامج عمل اسطنبول، ومن أجل الوقاية من الأمراض المعدية وغيرها من الطوارئ الصحية وكشفها والتصدي لها بسرعة، وتدعو جميع الشركاء الإنمائيين إلى مواصلة تقديم الدعم المالي والتقني لاستراتيجيات الحد من المخاطر التي تضعها أقل البلدان نمو من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة للتحديات والطوارئ المتعلقة بالصحة العامة؛

٥ - تعرب عن قلقها لأن جميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نموا، قليلة المناعة في مواجهة الآثار السلبية لتغير المناخ ولأنها تعاني فعلا من تفاقم تلك الآثار، ومنها الجفاف المزمن والظواهر المناخية الشديدة وارتفاع مستوى سطح البحر والتحات الساحلي

وفيضانات البحيرات الجليدية وزيادة حموضة المحيطات، مما يزيد من تهديد الأمن الغذائي والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٦ - ترحب بكون صافي المبالغ المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية إلى أقل البلدان نموا قد ازداد بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ حسب التقديرات الأولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتلاحظ في الوقت نفسه حصول انخفاض بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢، وتكرر تأكيد أنّ المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وهي تؤدي دورا هاما في تنميتها وأنه قد أحرز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، وتشدد على أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر في غاية الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها كثير من البلدان المتقدمة النمو في بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وأيضا في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

٧ - تشير إلى الالتزام الوارد في برنامج عمل اسطنبول بأن تستعرض البلدان المانحة في عام ٢٠١٥ التزاماتها المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وبأن تنظر في مواصلة تعزيز الموارد المخصصة لأقل البلدان نموا، وتحث في هذا الصدد البلدان المانحة على إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا عند قيامها بتخصيص الاعتمادات للمساعدة الإنمائية الرسمية، مع مراعاة احتياجاتها وما تواجهه من تحديات معقدة ونقص في الموارد؛

٨ - تؤكد من جديد الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ذات الصلة بأقل البلدان نموا[٧]، وتحيط علما بالقرارات التي اتخذت خلال المؤتمر الوزاري التاسع الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولا سيما القرار المتعلق بوصول منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، والقرار المتعلق بقواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نموا، والقرار المتعلق بتطبيق الإعفاء الخاص بمنح المعاملة التفضيلية للخدمات وموردي الخدمات من أقل البلدان نموا، وتهيب بالبلدان المتقدمة النمو، والبلدان

(٧) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

النامية التي تعلن أنها في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات نحو تحقيق الهدف المتمثل في تنفيذ التدابير الكفيلة بوصول منتجات أقل البلدان نموا جميعها إلى الأسواق في الوقت المناسب وبصورة دائمة دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص، أن تفعل ذلك، بما يتفق مع إعلان هونغ كونغ الوزاري، وتلاحظ مع التقدير في هذا الصدد تنفيذ بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتدابير وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا إلى الأسواق دون أن تفرض عليها رسوم جمركية أو تقرر لها حصص؛

٩ - تؤكد أن ملكية التنمية في أقل البلدان نموا وقيادتها والمسؤولية الرئيسية عنها تقع على عاتق هذه البلدان، وتؤكد أيضا أن الحكم الرشيد، والمشاركة الشاملة والشفافية، فضلا عن تعبئة الموارد المحلية، هي محور عملية التنمية في أقل البلدان نموا، وأن هذه الجهود تحتاج إلى دعم دولي كبير وملموس، بروح من المسؤولية المشتركة والمساءلة المتبادلة من خلال تجديد الشراكة العالمية وتعزيزها؛

١٠ - تهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تنفذ بالكامل وبصورة فعالة ومنسقة ومتسقة وسريعة الالتزامات الواردة في برنامج عمل اسطنبول بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي: (أ) القدرة الإنتاجية، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

١١ - تهيب بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن، وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٢ - تكرّر التأكيد على أهمية مواصلة تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما لصالح أقل البلدان نموا، وذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووفقا لأحكام المقرر ١/١٨ الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٨] ولقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومنها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٢

(٨) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٣٩ (A/69/39)، الفصل الأول.

و ٦٧/٢٢٧ المؤرخ ٢١ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٢ و ٦٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٣، وللخطط الاستراتيجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، حسب الاقتضاء؛

١٣ - تدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٤ - تحيط علما مع التقدير بالأعمال التي اضطلع بها حتى الآن الأمين العام في تشكيل فريق خبراء رفيع المستوى يتولى إجراء دراسة لجدوى إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية للدعم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار مخصصة لأقل البلدان نموا، وترحب بإعلان الأمين العام عن تشكيلة فريق الخبراء وهي تتطلع إلى أن يختتم أعماله تمشيا مع أحكام قرارها ٦٨/٢٢٤؛

١٥ - تعيد تأكيد قرارها بأن الاحتياجات الخاصة والأولويات الإنمائية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك المجالات الثمانية ذات الأولوية لبرنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات الإنتاجية، بسبل منها التعجيل بتنمية البنى التحتية والطاقة، ينبغي أن ينظر فيها على نحو مناسب ضمن ما يتعلق بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتدعو في هذا الصدد مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن يواصل، ضمن سياق أعماله الجارية، تقديم الدعم الفني اللازم لأقل البلدان نموا في إعداد مواقفها بشأن هذه المسائل؛

١٦ - تشدد على ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول، وتكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج عمل اسطنبول في الاعتبار لدى استعراضه الاتجاهات في إطار التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية، وتؤكد ضرورة تهيئة الإطار المناسب والآليات المناسبة لإقامة حوار منظم بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية؛

١٧ - تؤكد أنه ينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا باهتمام خاص على مدى عقد الأمم المتحدة لتوفير الطاقة المستدامة للجميع (٢٠١٤-٢٠٢٤) من أجل كفالة بلوغ هدف توفير الطاقة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠ وغيره من الأهداف والغايات المتعلقة بالطاقة المحددة في برنامج عمل اسطنبول، وتطلب بأن تحظى أقل البلدان نموا، في إطار أعمال التنسيق التي يضطلع بها الأمين العام بشأن العقد، بهذا الاهتمام الخاص طوال العقد، في حدود الموارد

المتاحة، وذلك بهدف كفالة النجاح في تحقيق أهداف العقد، وترحب في هذا الصدد بالتركيز المتجدد على أقل البلدان نموا ضمن إطار مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع؛

١٨ - تشير إلى الفقرة ١٥٧ من برنامج عمل اسطنبول التي دُعيت فيها الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف مدة تنفيذ برنامج العمل؛

١٩ - ترحب بالعرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا لاستضافة استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى؛

٢٠ - تقرر ما يلي:

(أ) إجراء الاستعراض بصورة استثنائية في الأناضول، تركيا، لمدة ثلاثة أيام في حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ وسينطوي الاستعراض على جلسة افتتاح وجلسة اختتام عامتين، وعلى أربع جلسات عامة أخرى وأربعة اجتماعات مائدة مستديرة حول مواضيع معيّنة؛

(ب) إجراء الاستعراض على أعلى مستوى سياسي ممكن؛

(ج) أن يفضي الاستعراض إلى نتيجة يتم الاتفاق عليها بمفاوضات حكومية دولية وتتخذ شكل إعلان سياسي؛

(د) أن يتم إدراج موجزات الجلسات العامة والمداولات الأخرى للاستعراض في التقرير النهائي للاجتماع؛

٢١ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السبعين، أن يعيّن وسيطين اثنين، أحدهما من بلد متقدم النمو، والآخر من أحد البلدان النامية وذلك من أجل الإشراف على المشاورات الحكومية الدولية غير الرسمية المباشرة بشأن جميع المسائل المتصلة بالاستعراض وبعمليته التحضيرية؛

٢٢ - تطلب إلى الوسيطين أن يُقدّما، في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠١٦ وقبل اجتماع الخبراء التحضيري، مشروع وثيقة ختامية على شكل إعلان سياسي يُصاغ على ضوء الإسهامات المقدمة من الاجتماعات التحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي والواردة في تقرير الأمين العام وسائر الإسهامات الأخرى، بما في ذلك تلك المقدمة من الدول الأعضاء؛

٢٣ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم في آذار/مارس ٢٠١٦ اجتماعا تحضيريا على مستوى الخبراء لمدة أربعة أيام، يرأسه الوسيطان وتُوفَّر له خدمات الترجمة الشفوية إذا كانت متاحة، وذلك بهدف النظر في مشروع الوثيقة الختامية؛

٢٤ - تقرر أن تُعقد جميع المفاوضات المتعلقة بالوثيقة الختامية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وتشجع بقوة الدول الأعضاء على اختتام هذه المفاوضات قبل موعد استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل؛

٢٥ - تقرر أيضا أن تكون المشاركة في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته التحضيرية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الأعضاء في الوكالات المتخصصة وأمام المراقبين في الجمعية العامة، وأن تسري الأنظمة الداخلية للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الترتيبات الإضافية التي حددها المجلس لعمل لجنة التنمية المستدامة في مقرريه ١٩٩٣/٢١٥ المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ و ١٩٩٥/٢٠١ المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥؛

٢٦ - تدعو البلد المضيف إلى أن ينظر، بمساعدة مكتب الممثل السامي ضمن إطار ولايته وموارده الحالية، وبدعم من موارد خارجة عن الميزانية متى توفرت وكانت مناسبة، في استضافة منتدى للقطاع الخاص حول فرص الاستثمار في أقل البلدان نموا، وتشجع الممثلين المعنيين للدول الأعضاء والقطاع الخاص على دعم المنتدى والمشاركة فيه؛

٢٧ - تؤكد أنه ستتم الاستفادة من الاجتماعات الإقليمية الإثناسنوية المقرر عقدها في عام ٢٠١٥ في تنظيم اجتماعين تحضيريين إقليميين أحدهما بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وسيضم هايتي، ويعقد الآخر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وسيضم اليمن، وستدعم هذين الاجتماعين المعقودين على الصعيد الإقليمي أعمال تحضيرية عريضة القاعدة وشاملة على المستوى القطري، وأنه ينبغي النظر في نتائج الاجتماعين التحضيريين المعقودين على الصعيد الإقليمي في إطار استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى؛

٢٨ - تقرر أن يكون نطاق استعراض منتصف المدة العالمي الشامل، على النحو التالي:

(أ) إجراء استعراض شامل لمدى تنفيذ برنامج عمل اسطنبول من جانب أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والعوائق التي صودفت، والإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب عليها، وكذلك التحديات والمسائل الناشئة؛

(ب) إعادة تأكيد الالتزام العالمي بتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وفق ما أُعلن عنه في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، ومواصلة تعزيز الشراكة

العالمية لتحقيق تنمية أقل البلدان نموا ضمن إطار جميع المجالات ذات الأولوية المنصوص عليها في برنامج عمل اسطنبول وذلك من أجل ضمان تنفيذ برنامج العمل في أوانه وبصورة فعالة وكاملة خلال الفترة المتبقية من العقد، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من حيث صلتها بأقل البلدان نموا؛

٢٩ - تشدد على أن مكتب الممثل السامي، بوصفه جهة التنسيق للتحضير للمؤتمر، وفقا للولايات التي أسندتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، هو المسؤول عن ضمان إنجاز الأعمال التحضيرية بفعالية ونجاعة، وعن حشد وتنسيق المشاركة النشطة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛

٣٠ - تدعو الأمين العام إلى أن يعمل، أثناء استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل، على عقد حدث رفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة للتأكد من تعبئة المنظومة بالكامل وجعلها تدعم أقل البلدان نموا وتنفّذ بشكل منسّق وحسن التوقيت برنامج عمل اسطنبول ونتائج هذا الاستعراض؛

٣١ - تطلب إلى رئيس الجمعية العامة أن ينظم، في أوائل عام ٢٠١٦، حدثا مواضيعيا خاصا يستمر يوما واحدا وتشارك فيه الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وذلك من أجل تقديم إسهامات في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل؛

٣٢ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في مسألة استعراض منتصف المدة الرفيع ضمن إطار اجتماعات التنسيق والإدارة التي سيعقدها في عام ٢٠١٦؛

٣٣ - تطلب إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وصناديقها وبرامجها القيام، كل في مجال اختصاصه، بتقييمات قطاعية بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع التشديد بوجه خاص على المجالات التي ما زال التنفيذ فيها غير كاف، وتقديم اقتراحات باتخاذ تدابير جديدة، حسب الاقتضاء، باعتبار ذلك إسهامات إضافية في التحضير لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، وتؤكد، في هذا الصدد، أنه ينبغي عقد اجتماعات مشتركة مناسبة بين الوكالات لكفالة التعبئة والتنسيق التامين لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز؛

٣٤ - تشدد على أهمية الأعمال التحضيرية على المستوى القطري باعتبارها إسهاما بالغ الأهمية في العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل وفي تنفيذ نتائجه ومتابعتها، وفي هذا السياق، تهيب بأقل البلدان نموا أن تجري استعراضاتها الوطنية

بشأن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، مع التركيز بشكل خاص على ما أحرز من تقدم، وما صودف من عقبات وعوائق، وما يلزم من إجراءات وتدابير للمضي في تنفيذه، وذلك بالتنسيق الوثيق مع مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ضمن إطار خططها القائمة، وفي هذا الصدد، تدعو أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى تقديم الدعم لأقل البلدان نموا في إعداد تقاريرها الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي؛

٣٥ - تطلب إلى مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أن تكفل مشاركة منسقي الأمم المتحدة المقيمين والأفرقة القطرية في أقل البلدان نموا مشاركة كاملة في الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل، ولا سيما على الصعيد القطري، بما في ذلك إعداد التقارير الوطنية؛

٣٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول الفصل الأول من عام ٢٠١٦، تقريرا شاملا عن تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بدلا من تقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٦؛

٣٧ - تكرر تأكيد الأهمية الحاسمة للمشاركة الكاملة والفعالة لأقل البلدان نموا في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، وتؤكد أنه ينبغي توفير الموارد الكافية لذلك، وتطلب إلى الأمين العام، في هذا الصدد، تعبئة موارد من خارج الميزانية بهدف تغطية التكلفة المتعلقة بمشاركة ممثلين حكوميين عن كل واحد من أقل البلدان نموا في الاستعراض واجتماعه التحضيري على مستوى الخبراء؛

٣٨ - تحث الدول الأعضاء على التبرع للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام بموجب القرار ٥٩/٢٤٤، وتدعو سائر الشركاء الإنمائيين المتعددي الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والقطاع الخاص إلى هذا التبرع؛

٣٩ - تهيب بجميع الدول الأعضاء أن تبدي اهتماما إيجابيا بالتحضير لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل، وأن يكون تمثيلها على مستوى رفيع في الجلسة العامة للاستعراض لكي يكلل بالنجاح؛

٤٠ - تؤكد أهمية أن تشارك كل الأطراف المعنية، ومنها البرلمانيون والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بفعالية في استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل وفي عمليته

التحضيرية، وذلك وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

٤١ - تلاحظ مع التقدير إعراب عدة بلدان من أقل البلدان نموا عن اعتزامها بلوغ مرحلة الرفع من تلك القائمة بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعوها إلى بدء الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الرفع من القائمة والانتقال التي ستتبعها، وتكرر تأكيد طلبها إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، بقيادة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد على نحو منسق ومتسق؛

٤٢ - تدعو لجنة السياسات الإنمائية إلى أن تواصل إيلاء الاعتبار الواجب للمعوقات ونقاط الضعف التي ينفرد بها كل بلد من أقل البلدان نموا، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة وغير الساحلية النامية من أقل البلدان نموا، وأقل البلدان نموا ذات التضاريس الجبلية والبيئة الهشة، وأقل البلدان نموا الساحلية المنخفضة عن سطح البحر، وأقل البلدان نموا التي تعيش فيها شرائح واسعة من السكان في ظل الفقر المدقع، والبلدان الشديدة الاعتماد على الصادرات من السلع الأولية، والبلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة، والتي ينعدم فيها الأمن الغذائي، والبلدان ذات الهشاشة البيئية والمناخية وتلك المعرضة للكوارث الطبيعية، والبلدان المفتقرة إلى الأمن على صعيد الصحة العامة، والبلدان المفتقرة إلى أمن الطاقة، والبلدان الواقعة في براثن النزاع والبلدان الخارجة من النزاع؛

٤٣ - تلاحظ العرض الذي قدمته حكومة نيبال لاستضافة اجتماع وزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في كاتماندو، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وتتطلع إلى أن تكون لهذا الاجتماع نتائج ناجحة تحظى بموافقة وزراء هذه البلدان وتجسد شتى القضايا والشواغل التي تواجهها؛

٤٤ - تسلم بأن تدفقات رأس المال الخاص، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، تقوم بدور مكمّل وحفّاز في بناء وتعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، وتسلم أيضا بأن العديد من هذه البلدان قد بذل جهودا قوية من أجل تحسين أجواء الاستثمار واجتذاب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الفوائد العائدة من هذه التدفقات على اقتصاداتها، وبأن تلك الجهود قد استُكملت بإجراءات من قبل شركائها الإنمائيين كان لها على ما يبدو أثر إيجابي، وذلك على نحو ما يتجلى في الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا في السنوات الأخيرة، وتعرب عن قلقها من مستويات

الاستثمار الأجنبي والمحلي في أقل البلدان نموا، التي لم تصل بعد إلى كامل طاقتها، مما يؤكد أن هناك الكثير مما يجب عمله؛

٤٥ - تشدد على ضرورة تقوية وتركيز السياسات والاستراتيجيات التي تتبعها أقل البلدان نموا وبلدان منشأ الاستثمار المباشر الأجنبي والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرون، إلى أقل البلدان نموا في السنوات المقبلة، وتقرر في هذا الصدد النظر في هذه الاحتياجات ضمن سياق استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى والشامل لبرنامج عمل اسطنبول، مع التركيز على مسائل من بينها ما تكتسيه الأمور التالية من أهمية محتملة بالنسبة لأقل البلدان نموا:

(أ) الحصول على المعلومات المتعلقة بتسهيلات الاستثمار القائمة وبرامج الدعم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛

(ب) الحصول على الدعم التقني من أجل مساعدة أقل البلدان نموا في التفاوض على العقود المعقدة الواسعة النطاق؛

(ج) الحصول على المشورة فيما يتعلق بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار وتوطيد فرص الحصول على هذه المشورة؛

(د) الحصول على التأمينات والضمانات من المخاطر، وذلك بالتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(هـ) وجود الأطر التنظيمية والقانونية التي تستطيع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بتحسين أجواء الاستثمار وتعزيز البيئات التمكينية على جميع المستويات؛

٤٦ - تسلم بأهمية بناء القدرات الإنتاجية بوصفها عاملا حاسما في تحقيق تنمية أقل البلدان نموا وخروجها من هذا الصنف من البلدان، وذلك على النحو المحدد في المجال ذي الأولوية (أ) من برنامج عمل اسطنبول، وتهيب بأقل البلدان نموا وبشركائها الإنمائيين أن يعملوا على زيادة التركيز على السياسات والوسائل الكفيلة بمعالجة بناء القدرات الإنتاجية، وفي هذا الصدد، تحيط علما ببرنامج عمل كوتونو لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا[٩] الذي اعتمده وزراء أقل البلدان نموا في المؤتمر الوزاري المعقود في كوتونو، بنن، في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى إيلاء

(٩) A/69/392، المرفق.

الاعتبار الواجب إلى بناء القدرات الإنتاجية في الاستعراض السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي لبرنامج عمل اسطنبول؛

٤٧ - تسلم أيضا بضرورة زيادة تنسيق وتوحيد الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة من أجل كفالة رصد ومتابعة برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي، وتقديم دعم منسق تنسيقا جيدا لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع أسماء البلدان من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠؛

٤٨ - تحيط علما بالعمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بأقل البلدان نموا بقيادة مكتب الممثل السامي، وتكرر دعوتها للأمين العام إلى دمج هذا العمل على النحو المناسب في إطار اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، وتلاحظ الخطوات التي اتخذها مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الرفيعة المستوى، دعما لتنسيق ومتابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نطاق المنظومة، وتكرر دعوتها للأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى إدراج تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في جدول أعمال المجلس، وتشجع مكتب الممثل السامي على الانتهاء، بالتعاون الوثيق مع أمانة المجلس، من وضع مجموعة أدوات لإدماج برنامج العمل في برامج عمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٤٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا وعن تنفيذ هذا القرار.